

تاريخ القبول: 2025/11/20

تاريخ الإرسال: 2025/10/10

تاريخ النشر: 2025/11/30

دور الإنفاق الحكومي في معالجة اختلالات سوق العمل في الجزائر:

دراسة قياسية للفترة 2001-2022

The Role of Government Expenditure in Addressing Labor Market Imbalances in Algeria: An Empirical Study for the Period 2001-2022

محمد اريالله ؛ جميلة الجوزي

مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية

جامعة الجزائر 03، (الجزائر) ؛ ariallah.mohamed@univ-alger3.dzجامعة الجزائر 03، (الجزائر) ؛ oumlina.eldjouzi@gmail.com

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي واختلالات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2001-2022، وذلك في ضوء التحولات الاقتصادية الكبرى التي شهدتها البلاد، لا سيما أزمة أسعار النفط ابتداءً من 2014 وجائحة كوفيد-19 في 2020. ينطلق البحث من فرضية مفادها أن للإنفاق الحكومي أثرًا معنويًا في خفض معدلات البطالة، وأن فعالية هذا الأثر تختلف باختلاف طبيعة الإنفاق (جاري أو رأسمالي) وسياق الأزمة الاقتصادية.

يعتمد البحث على منهجية القياس الاقتصادي من خلال تحليل سلاسل زمنية باستخدام نموذج ARDL كما يأخذ بعين الاعتبار المتغيرات المرافقة مثل الناتج المحلي الإجمالي، والاستثمار، والتكوين المهني. وتكمن أهمية الدراسة في

تقديمها لتحليل كمي يساعد صانعي القرار على تصميم سياسات إنفاق أكثر فعالية وارتباطاً بمؤشرات سوق العمل في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: إنفاق حكومي؛ بطالة؛ سوق العمل؛ سياسة مالية؛

نموذج. ARDL

تصنيف JEL: H50؛ J64؛ J20؛ C32

Abstract:

This research aims to examine the relationship between government spending and labor market imbalances in Algeria during the period 2001–2022, in light of the major economic transformations the country has witnessed, particularly the oil price crisis beginning in 2014 and the COVID-19 pandemic in 2020. The research is based on the hypothesis that government spending has a significant impact on reducing unemployment rates, and that the effectiveness of this impact varies depending on the nature of spending (current or capital) and the context of the economic crisis.

The research relies on an econometric methodology through time series analysis using the ARDL model. It also takes into account accompanying variables such as gross domestic product, investment, and vocational training. The importance of the study lies in its provision of a quantitative analysis that helps decision-makers design more effective spending policies that are linked to labor market indicators in Algeria.

Keywords: Government Expenditures; Unemployment; labor market; Fiscal Policy; ARDL model.

Jel Classification Codes : H50; J64; J20; C32

مقدمة

تشكل اختلالات سوق العمل، وعلى رأسها ارتفاع معدلات البطالة، أحد أبرز التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الجزائر في إطار سعيها لتحقيق تنمية مستدامة، خاصة في ظل الاعتماد الكبير على عائدات النفط ومحدودية تنويع الاقتصاد. خلال الفترة 2001-2022، فقد شهدت الجزائر تقلبات اقتصادية كبيرة، منها تراجع أسعار النفط في 2014 وتداعيات جائحة كوفيد-19 في 2020، مما أثر على قدرة السياسات الحكومية في معالجة البطالة بشكل مستدام. ويبرز الإنفاق الحكومي كأداة رئيسية لتحقيق استقرار سوق العمل وخفض البطالة، إلا أن فعاليته تظل محل تساؤل، خاصة في استهداف الفئات الأكثر تضرراً، مثل الشباب والنساء، وفي تحقيق أثر طويل الأمد بدلاً من حلول مؤقتة.

في ظل هذه التحديات الاقتصادية والهيكلية التي واجهتها الجزائر، طُرح كيف يمكن للإنفاق الحكومي، بأنواعه المختلفة (التعليمي، الاستثماري، الاجتماعي)، أن يسهم في تقليص معدلات البطالة بشكل مستدام؟ وما هي العوامل التي تحد من فعالية هذا الإنفاق في تحقيق أثر طويل الأمد على استقرار سوق العمل؟

ونتمثل إشكالية هذا البحث في "ما مدى فعالية الإنفاق الحكومي في

معالجة اختلالات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2001-2022"

فيسعى هذا البحث إلى تحليل هذه الإشكالية من خلال دراسة إحصائية تربط بين حجم ونوعية الإنفاق الحكومي ومعدلات البطالة، مع الأخذ في الاعتبار السياقات الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة خلال الفترة المذكورة.

وتيسيراً للإجابة على هذه الإشكالية نضع التساؤلات الثانوية التالية:

1. ما مدى فعالية الإنفاق الحكومي في استهداف الفئات الأكثر

تضرراً من البطالة في الجزائر؟

2. هل يحقق الإنفاق الحكومي أثراً طويلاً المدى أم له تأثير قصير الأجل فقط؟

3. ما نوع الإنفاق الحكومي الأكثر ارتباطاً بتقليل البطالة (تعليمي، استثماري، اجتماعي)؟
فرضيات الدراسة:

1. الفرضية الأولى: يوجد علاقة توازن طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2022
 2. الفرضية الثانية: الإنفاق الاستثماري يحدث أثراً أكبر على خفض معدلات البطالة مقارنة بالإنفاق الجاري في الجزائر خلال الفترة 2001-2022؛
- أهداف الدراسة:

تهدف هذا الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي واختلالات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2001-2022، وذلك من خلال دراسة أثر مكونات الإنفاق الحكومي (الجاري والرأسمالي) على معدلات البطالة، مع التركيز على مدى تغير فعالية هذا الإنفاق في ظل الصدمات الاقتصادية الكبرى مثل أزمة أسعار النفط (2014) وجائحة كوفيد-19 (2020)، ويسعى البحث إلى تقديم تقييم كمي دقيق لمدى قدرة السياسة المالية على معالجة اختلالات سوق العمل في سياق اقتصاد ريعي، عبر استخدام أدوات القياس الاقتصادي، بما يسمح باقتراح سياسات إنفاق أكثر استهدافاً وكفاءة في التوظيف وتعزيز مرونة سوق العمل.

المحور الأول: الإطار النظري للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والبطالة

1. النظريات المفسرة للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والبطالة في ظل

خصائص الاقتصاد الجزائري

- 1.1. النظريات المفسرة للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والبطالة:

ان معدل البطالة هو احد البنود الإحصائية التي يتكرر ذكرها كثيرا في علم الاقتصاد، ومعدل البطالة مصاعاً ببساطة هو عدد الأشخاص غير العاملين كنسبة من قوة العمل المدنية (ابدجمان، 1999، صفحة 435)؛ ونظريا يعتبر الإنفاق الحكومي المحرك الأساسي الذي من خلاله يمكن للحكومة أن تخلق مناصب شغل تمتص بها جزءا من البطالة وتخفف من حدتها، وهذا يعني أن العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة علاقة عكسية فكلما زادت الحكومة من حجم إنفاقها العام كلما انخفضت معدلات البطالة، كما أن السياسة المالية بشكل عام وبمختلف آلياتها (بما فيها سياسة الإنفاق العام) تعتبر من أنجع السبل والأدوات التي تعالج حالات الاستخدام الناقص أو الفجوات الانكماشية، وقد تناولت مختلف المدارس العلاقة هذين المتغيرين (A. Hammad, Shallal, Allah, Faisal, & Abdullah, 2023, pp. 376-377)

- النظرية الكلاسيكية: يعتقد الاقتصاديون الكلاسيكيون أن الاقتصاد يمكن أن يوفر فرص عمل لكل من يريد العمل دون مساعدة حكومية، ويعتقدون أن الإجراءات الحكومية لا تحسن حقاً أعداد الوظائف أو الإنتاج، ولكنها ترفع الأسعار فقط (economicsconcepts, n.d.).

- النظرية الكينزية: يرى كينز أن البطالة لا تتعارض مع التوازن الاقتصادي، فقد يتحقق التوازن الاقتصادي على المستوى الكلي، ويصاحبه وجود بطالة في القوى العاملة، وقد تكون هذه البطالة مدمرة، لكن الحكومة، من خلال سياساتها المالية التوسعية الكبرى التي تؤدي إلى الركود، تستطيع ذلك من خلال الدور المهم وتأثير السياسة المالية، أي الإنفاق ومضاعف ضريبة الإنتاج، في زيادة الإنتاج وخلق فرص العمل. وبالتالي، يرتبط الإنفاق العام بالبطالة ارتباطاً عكسياً.

كلما ارتفع الإنفاق الحكومي، زادت فرص العمل وانخفض معدل البطالة(fastercapital)، 2025.

- المدرسة النقدية: تعتبر مدرسة شيكاغو بقيادة ميلتون فريدمان امتداد للفكر الاقتصادي التقليدي ولكن في ثوب جديد وبادوات تحليلية أكثر نجاعة وواقعية (علي، 2008، صفحة 63)، بحيث ترى هذه المدرسة أن السياسة النقدية أكثر فعالية من السياسات المالية التوسعية في استقرار الاقتصاد ومعالجة البطالة والتضخم، حيث إن الإفراط في الإنفاق الحكومي قد يؤدي إلى عجز الموازنة وزيادة الدين العام، مما يضر بالاقتصاد. ومع ذلك، يُعتبر الإنفاق العام محركاً رئيسياً لخلق فرص العمل وتقليص البطالة، حيث يرتبط عكسياً بمعدلاتها، فزيادته تؤدي إلى انخفاض البطالة. كما تُعد السياسة المالية أداة فعالة لمعالجة الفجوات الانكماشية، وتساهم مشاريع الحكومة في توفير فرص عمل مستدامة، مع تفوق تأثيرها المضاعف مقارنة بالسياسة النقدية.

2.1 تحليل السياسة المالية في الدول الريعية.

في الدول الريعية، تأتي معظم الإيرادات من مصادر خارجية (كالنفط والموارد الطبيعية)، مما يجعل الدولة تعتمد على الريع بدلاً من الضرائب، ما يضعها في موضع "الدولة الموزعة" بدل "الدولة الضريبية" هذا النمط يولد عدة آثار (Andrew & Grace , 2023):

- ضعف الحوافز الضريبية: بما أن الدولة تحصل على الكثير من الإيرادات بسهولة من الريع، فإنها تفقد الدافع لإصلاح النظام الضريبي وتعزيز قدرات الموازنة الضريبية ؛

- ضعف المؤسسات والمحاسبة: قلة الاعتماد على الضرائب تغيب الرقابة والمساءلة، ما يضعف فعالية الإنفاق العام وجودة تقديم الخدمات؛

- انحراف الإنفاق نحو التوزيع السياسي: تسعى الحكومة إلى توفير ما يكفي من المنافع الحكومية للأفراد لكسب الولاء السياسي، بدلاً من الاستثمار التنموي طويل الأجل.

وتنقسم النفقات العامة في العادة الى نفقات جاريةcurrent وأخرى رأسمالية capital ويأتي في اطار النفقات الجارية الانفاق اليومي على عمليات كل من الدفاع والصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية بانواعها (خالد و احمد، 2009، صفحة 324).

2. السياق الاقتصادي الجزائري (2001-2022)

1.2 أثر الأزمات على الاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2022

1.1.2 أزمة النفط (2014-2016)

شهد عام 2010 حالة من التوازن في سوق النفط أدت الى اتجاه الاسعار للارتفاع مجددا مع الاستقرار النسبي مقارنة بالعامين السابقين، كما تميز عام 2011 بتسجيل سوق النفط العالمية مستويات قياسية فيما يخص الأسعار وكذلك عامي 2012 و 2013 عرفا حالة من الاستقرار والتوازن النسبي في سوق النفط العالمية وكذلك عام 2013. وقد شهدت أسعار النفط في 2015 تراجع غير مسبوق في أسعار النفط تجاوزت نسبة 60% منذ العام السابق (2014) لتستقر اليوم عند أقل من 50 دولاراً للبرميل، وجاء هذا الانخفاض لعدد من الأسباب لعل أبرزها: الانكماش في الطلب العالمي، الفائض في الإمدادات الاتفاق النووي الإيراني، الاستراتيجي السعودية، ثورة الوقود الصخري (بن علي وضالع، 2013، صفحة 197).

ولقد اتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات قصد زيادة الإيرادات العامة وترشيد الإنفاق العام من أجل تفعيل سياستها المالية ومواجهة التقلبات في أسعار

النفط، فالنفقات العامة هي الأداة الثانية للسياسة المالية وهي تعكس دور الدولة في النشاط الاقتصادي، واعتمدت الدولة سياسة ترشيد الانفاق العام والتي تأتي في إطار اصلاح السياسة المالية في شقها الانفاقي، ففي الفترة 2001-2014 والتي شهدت برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 الذي هدف الى دعم النمو الاقتصادي عن طريق رفع حجم الانفاق الحكومي الاستثماري، والذي خصص له 07 مليارات دولار، ثم البرنامج التكميلي الثاني لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009 والذي خصص له 55 مليار دولار امريكي، ثم البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014 الذي خصص له 286 مليار دولار امريكي (بن علي و ضالع، 2013، صفحة 205).

2.1.2 أزمة كورونا (2020-2022)

إن مهمة الالتزام بقيود الميزانية و حدود الإنفاق قد يصعب في حالات الأزمات الاقتصادية و حالات الانكماش التي تأتي غالبا خارج حدود التوقعات، وهذا حال أزمة كوفيد 19 التي عاشها الاقتصاد العالمي وكذا الجزائر على وجه الخصوص، حيث وصلت هذه الأخيرة إلى ضعف مالي ملحوظ يدفع بالنظر في سياستها المالية لانقاذ وضعها المالي فقد تآثر الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات العالم بجائحة كورونا ، إلا أن خصوصيته كاققتصاد ريعي زادت من حدة تأثيره بفعل تراجع أسعار النفط، هذا بالإضافة إلى وضعه الاقتصادي الذي كان مترهلا حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي الجزائري 0.8% سنة 2019 من حيث الحجم مقابل 1.4% لسنة 2018 ، و مع تفشي وباء كوفيد 19 وجدت الجزائر ماليتها ضعيفة ومتقلبة حيث (رزيقة ، 2023، صفحة 235):

- لقد أثر الإغلاق الاقتصادي بوتيرة حادة على سوق العمل في الجزائر حيث تسبب في ارتفاع معدلات البطالة بسبب الجائحة و تراجع الناتج الداخلي الخام و

بطه التنمية الاقتصادية، فلقد حصدت جائحة كورونا أكثر من نصف مليون منصب شغل في الجزائر كما أضاع عائلات بأكملها وجدت نفسها مشردة دون مدخول الأمر الذي بات يهدد السلم الاجتماعي. كما أن تقليص الحكومة لنفقات التجهيز بـ 20.1% في قانون المالية 2020 انعكس آليا على استثمارات الدولة في القطاعات الحيوية والمنشآت القاعدية؛

- إقرار أكثر الموازنات تقشفا وصرامة منذ 2014 حيث وصلت 62 مليار دولار بتراجع 2 مليار عن موازنة 2020؛
- فقدان الجزائر مداخيلها من العملة الصعبة بسبب تهاوي أسعار النفط التي كبدت الجزائر خسائر بنحو 10 مليار دولار
- تزايد في تراجع القدرة الشرائية للجزائريين التي تراجعت أصلا بنحو 50% خلال 5 سنوات الأخيرة، بالإضافة إلى إلغاء عقود الدراسات والخدمات مع المكاتب الأجنبية في مختلف المشاريع والتي تكلف الجزائر سنويا 07 مليارات دولار و تجميد المشاريع الكبرى؛
- تسريح 50% من الموظفين و العمال في إطار عطل استثنائية خاصة فئة الأمهات للعناية بالأطفال مع ضمان دفع مرتباتهم طيلة فترة العطلة (مرسوم رئاسي رقم 20/69 مؤرخ في 21 مارس 2020، يتضمن التدابير الوقائية من انتشار وباء كورونا)
- إثقال خزينة الدولة من خلال جملة من التعويضات و المنح المصدر عن صرفها من طرف الجهات الحكومية المختصة.

2.2 لمحة عن الاقتصاد الكلي للجزائر (النمو، التضخم، الميزانية)

1.2.2 النمو في الجزائر للفترة (2001-2024)

الجدول رقم (01): تطور معدلات النمو من 2001 الى 2022

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	السنوات
1,6	2,4	3,4	1,7	5,1	5,2	6,9	5,2	2,7	معدل النمو
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
3,4	-5,1	0,8	1,2	1,3	3,2	3,7	3,8	2,8	

المصدر: <https://ar.tradingeconomics.com/algeria/full-year-gdp-growth>

شهد الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2022 تقلبات حادة في معدلات النمو، تعكس في مجملها اعتمادًا كبيرًا على صادرات المحروقات. سجلت الجزائر نموًا قويًا بين 2001 و2005 بفضل ارتفاع أسعار النفط، بلغ ذروته في 2003 بنسبة 6.9%. إلا أن النمو تباطأ بين 2006 و2009 نتيجة تقلبات السوق النفطية، ليستقر بعد ذلك على نحو معتدل بين 2010 و2016. عرف الاقتصاد تراجعًا حادًا من 2017 إلى 2019، وانكمش بشكل غير مسبوق بنسبة -5.1% في 2020 بسبب جائحة كورونا وانهيار أسعار النفط. ابتداءً من 2021، بدأ تعافٍ تدريجي مدفوعًا بارتفاع الإنفاق العام والأسعار العالمية للنفط، حيث بلغ النمو 4.1% في 2023 وقرابة 3.9% في النصف الأول من 2024. رغم مؤشرات التعافي، لا يزال الاقتصاد يواجه تحديات بنيوية تتعلق بالبطالة، ضعف التنويع الاقتصادي، والبيروقراطية، مما يفرض ضرورة إصلاحات هيكلية لضمان نمو مستدام.

2.2.2 تطور سوق العمل: معدل البطالة، بطالة الشباب، القطاع غير

الرسمي.

الجدول رقم (02): تطور معدلات البطالة من 2001 الى 2022

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	السنوات
11	9.9	10	10.2	11.3	13.8	12.3	15.3	17.7	23.7	27	27.3	معدل البطالة (%)
		2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
		12,34	13,63	14,05	12,25	12,13	12	10,2	11,2	10,2	9,82	

المصدر: من اعداد الباحث بناء على تقارير بنك الجزائر والديوان الوطني

للاحصاء

البطالة في الجزائر خلال الفترة من 2001 إلى 2024 تتميز بعدة خصائص رئيسية تعكس التحديات الهيكلية والاقتصادية للسوق العملي، مع تأثيرات كبيرة من الاعتماد على المحروقات، التحولات الديموغرافية، والسياسات الحكومية. فقد شهدت معدلات البطالة انخفاضا تدريجيا من حوالي 30% في 2000 إلى 10% في 2010. هذا الانخفاض يعزى إلى زيادة الإنفاق العام بفضل ارتفاع أسعار النفط، وبرامج دعم النمو الاقتصادي (2001-2004) التي ركزت على خلق فرص عمل ومكافحة الفقر وشهدت البطالة خلال هذه الفترة :

- البطالة كانت مرتفعة بشكل خاص بين الشباب (تحت 25 سنة)، حيث بلغت نسبة البطالة بينهم حوالي 70% في 2006؛

- الاعتماد الكبير على القطاع العام كأكبر موظف (32% من القوى العاملة في 2005)، بينما القطاع الخاص، خاصة خارج قطاع المحروقات، ظل محدوداً؛
- البطالة الهيكلية: ارتفاع نسبة البطالة طويلة الأمد، خاصة بين الخريجين الجامعيين والأفراد ذوي التدريب الضعيف، مما يعكس عدم تطابق المهارات مع احتياجات السوق .
- كما شهد معدلات البطالة استقراراً مع تقلبات طفيفة خلال الفترة (2011-2019).
- فقد تراوح معدل البطالة الإجمالي بين 9.8% و 12.3% خلال هذه الفترة. كان أدنى مستوى في 2014 (9.82%) وأعلى مستوى في 2017 (12.3%). وتميزت البطالة:
- بطالة الشباب: ظلت مرتفعة بشكل ملحوظ، حيث تراوحت بين 24.8% و 29.3% خلال هذه الفترة، مما يعكس التحدي الديموغرافي الناتج عن النمو السكاني الشاب؛
- الفجوة بين الجنسين: كانت البطالة بين النساء أعلى بكثير من الرجال، حيث بلغت 16.3% للنساء مقابل حوالي 10% للرجال في 2014، واستمرت هذه الفجوة حتى 2019 (11.7% إجمالي، مع 20% للنساء)؛
- تأثير القطاع غير النفطي: القطاعات غير النفطية (مثل الخدمات والزراعة) لم توفر فرص عمل كافية بسبب طبيعتها كثيفة رأس المال ومحدودية الاستثمار الأجنبي؛
- البطالة بين المتعلمين: كانت البطالة مرتفعة بشكل خاص بين حاملي الشهادات الجامعية بسبب عدم كفاية فرص العمل في القطاعات الحديثة.

وفي ظل تأثير جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط (2020): كان هناك ارتفاع معدل البطالة إلى 14.04% في 2020، مع انخفاض حاد في النمو الاقتصادي (-5.1%) بسبب جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط وتميزت هذه المرحلة :

- تأثرت النساء بشكل أكبر، حيث بلغت البطالة بينهن 23.6% مقارنة بـ 11% للرجال؛

- ارتفعت بطالة الشباب إلى 35.38%، مما يبرز هشاشة السوق العملي أمام الصدمات الاقتصادية؛

- زيادة التوظيف المؤقت مقابل انخفاض الوظائف الدائمة، مما يعكس تفاقم التوترات في سوق العمل .

وفي ظل التعافي التدريجي خلا الفترة (2021-2024) تم مشاهدت انخفاض معدل البطالة تدريجياً من 14.0% في 2021 إلى 11.7% في 2023، وبحسب بعض المصادر، وصل إلى 9.7% بنهاية 2024 وتميزت:

- بطالة الشباب: استمرت مرتفعة، حيث بلغت 30.78% في 2023 و 29.3% في 2024، مما يعكس استمرار التحدي في توفير فرص عمل للشباب.

- الفجوة بين الجنسين: في 2024، بلغت البطالة بين النساء 20.5% مقابل

9.4% للرجال، مما يظهر فجوة مستمرة بسبب التوجهات الاجتماعية والاقتصادية التي تفضل توظيف الرجال؛

- سياسات مكافحة البطالة: أدخلت الحكومة إعانات بطالة في 2022 (بقيمة

حوالي 110 دولار شهرياً) لدعم الباحثين عن عمل لأول مرة (19-40 سنة)، لكن

هذه السياسة واجهت تحديات مثل الاحتيال من العاملين في القطاع غير الرسمي؛

- القطاع العام: استمر كأكبر موظف، خاصة للنساء، مما يعكس الطبيعة "الريعية" للاقتصاد الجزائري؛

- السوق غير الرسمي: يمثل مصدر توظيف رئيسي للشباب، لكنه يفتقر إلى الحماية الاجتماعية والاستقرار .
- وبالنسبة للعوامل الهيكلية المؤثرة على البطالة نجد:
- الاعتماد على المحروقات: يشكل قطاع المحروقات 14% من الناتج المحلي الإجمالي و 83% من الصادرات (2019-2023)، لكنه كثيف رأس المال ولا يوفر فرص عمل كافية؛
- سوق العمل الصلب: انخفاض مرونة سوق العمل بسبب البيروقراطية والتشريعات الصارمة يحد من خلق فرص العمل؛
- التحول الديموغرافي: انخفض معدل الخصوبة من 5.8% في 1985 إلى 2.4% في 2007، مما قلل من ضغط الداخلين الجدد إلى سوق العمل، لكن الشباب لا يزالون يشكلون تحديًا كبيرًا؛
- عدم تطابق المهارات: ارتفاع البطالة بين الخريجين الجامعيين يعكس عدم توافق التعليم مع احتياجات السوق؛
- الاستثمار الأجنبي المحدود: البيروقراطية ومخاوف الأمن حالت دون جذب استثمارات أجنبية كبيرة خارج قطاع الطاقة، مما قلل من فرص العمل.
- كما ان هناك تأثير النمو الاقتصادي على البطالة:
- النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 2001-2024 (كما في الجدول السابق) لم يكن كافيًا دائمًا لخفض البطالة بشكل كبير، خاصة بين الشباب والنساء.
- على سبيل المثال، النمو القوي في 2003 (6.9%) لم يترجم إلى انخفاض مماثل في البطالة بسبب طبيعة القطاعات المحركة للنمو (المحروقات)؛
- وفقًا لتحليل "أوكون"، فإن البطالة في الجزائر تستجيب بشكل غير متماثل للنمو الاقتصادي، حيث تتأثر أكثر بالانخفاضات الاقتصادية مقارنة بالانتعاشات.

المحور الثاني: دراسة قياسية لأثر الانفاق الحكومي على معدلات البطالة

في الجزائر

من خلال دراستنا هذه سنقوم ببناء نموذج اقتصادي قياسي يربط العلاقة بين النفقات الحكومية بشقيها النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية كمتغيرات مستقلة ومعدلات البطالة كمتغير تابع في الجزائر خلال الفترة 2001 إلى غاية 2022، تم الاختصار على سنة 2022 لعدم توفر البيانات. وتم جمع البيانات من قبل الديوان الوطني للإحصائيات، وتقارير بنك الجزائر. حيث تم الاستعانة بمنهجية ARDL لأنها تصلح للعينات الصغيرة، في إيجاد علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات.

ويمكن التعبير عن الصيغة الدالية كما يلي:

$$Ch = f(CE, InvE)$$

حيث:

Ch: تمثل معدلات البطالة

Ince: تمثل النفقات الجارية

Inve: تمثل النفقات الاستثمارية

ومنه معادلة النموذج المقترح تكون في الشكل التالي:

$$ch_t = \alpha_0 + \beta_1 Ince_t + \beta_2 Inve_t + \varepsilon_t$$

1- اختبار استقرارية المتغيرات:

نقوم باختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات، لكونها خطوة مهمة، لمعرفة والكشف عن درجة تكامل السلاسل. علما أن منهجية ARDL، تقوم على افتراضات أن تكون السلاسل خليط من درجات التكامل $I(0)$ و $I(1)$ ولا يمكن في حالة وجود سلاسل من الدرجة الثانية. $I(2)$

الجدول رقم (03): نتائج اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية

اختبار pp			اختبار adf			المتغير
عند المستوى						
بدون الثابت والاتجاه	وجود ثابت والاتجاه	وجود ثابت	بدون الثابت والاتجاه	وجود ثابت والاتجاه	وجود ثابت	
-2.4913*	-2.5129	-3.4654*	-2.8363*	-5.8513*	-3.4244**	ch_t
3.7437	-1.5751	-1.2944	3.7437	-1.5751	-1.2993	$lnce_t$
1.3489	-0.6114	-1.9772	1.4599	-0.7336	-1.9738	$lninve_t$
الفرق الأول						
-1.9708**	-2.8734	-3.1513**	-2.0942**	-2.9853	-3.2137**	$lnce_t$
-3.4002*	-5.8906*	-3.6693*	-3.4002*	-3.9735**	-3.6687*	$lninve_t$

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات eviews13

من خلال نتائج الجدول (03) نلاحظ أن قيمة الاحتمالية لنتائج اختباري ADF و PP للسلاسل الزمنية $lnce$ و $lninve$ هي أكبر من 5% وبالتالي لا يمكن رفض فرضية العدم أي أن السلاسل تحتوي على جذر الوحدة وبالتالي فهي غير مستقرة. وبعد أخذ الفرق الأول للسلاسل نلاحظ القيم الاحتمالية أقل من 5%، أي أنها مستقرة وبالتالي هي من الدرجة (1) في حين نجد أن المتغيرة ch مستقرة في المستوى (0).

ومنه يمكن كتابة نموذج ARDL بالشكل التالي:

$$\Delta ch_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^p \beta_1 \Delta ch_{t-i} + \sum_{j=0}^q \beta_2 \Delta lnce_{t-j} + \sum_{j=0}^m \beta_3 \Delta lninve_{t-j} + \gamma_4 ch_{t-1} + \delta_5 lnce_{t-1} + \theta_6 lninve_{t-1} + \varepsilon_t$$

تم تقدير نموذج ARDL لقياس العلاقة بين معدل البطالة (ch) وكل من

النفقات التشغيلية ($lnce$) والاستثمار ($lninve$).

حيث أن:

α_0 : المقطع الثابت

ε_t : الخطأ العشوائي

$\beta_1, \beta_2, \beta_3$: معاملات الأجل القصير

$\gamma_4, \delta_5, \theta_6$: معاملات الأجل الطويل

Δ : الفرق الاول

نموذج ARDL يمكننا من فصل تأثيرات الأجل الطويل عن الأجل القصير حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع (معدلات البطالة) والمتغيرات المستقلة (النفقات الحكومية، والنفقات الجارية) في المديين الطويل والقصير في المعادلة نفسها، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

2- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء

الموزع: ARDL

بعد إجراء اختبار استقرارية المتغيرات، توصلنا إلى أن المتغيرات ليست متكاملة من الدرجة (2) وعليه اختبار التكامل المشترك يكون عن طريق إحصائية F- statistic، ومن خلال نتائج الجدول التالي :

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = 0$$

$$H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq 0$$

الجدول رقم (04): نتائج اختبار الحدود Bounds Test

Test statistic	value	Critical bounds		
		Critical value		
		sig	I(0)	I(1)
F- statistic	13.3327	10%	2.915	3.695
K	2	5%	3.538	4.428
		1%	5.155	6.265

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات eviews13

من خلال نتائج الجدول رقم (04) نلاحظ أن قيمة F الإحصائية تقدر بـ 13.33 وهي أكبر من الحد الأعلى للقيمة الحرجة عند مختلف درجات المعنوية. وبالتالي نرفض فرضية العدم، ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازن طويلة الأجل.

3- تقدير معلمات الأجل الطويل: بعد التأكد من وجود خاصية التكامل

المشترك بين متغيرات النموذج، فنتائج التقدير موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل

ch_{t-1}				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
C	33.4353	10.1321	3.2999	0.0045
$lnce_{t-1}$	1.7387	1.1340	1.5332	0.1448
$lninve$	-4.5546	1.8009	-2.5291	0.0223

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات eviews13

من خلال نتائج الجدول رقم (05) نلاحظ أن الثابت ظهر بمعامل موجب ومعنوي، مما يعكس وجود قيمة أساسية مرتفعة للمتغير التابع. كما أظهر معامل الإنفاق الجاري ($lnce$) تأثيراً موجباً لكنه غير معنوي، ما يشير إلى ضعف دلالاته الاقتصادية. في المقابل، كان للإنفاق الاستثماري ($lninve$) تأثير عكسي ومعنوي،

حيث تؤدي زيادته بنسبة 1% إلى خفض معدلات البطالة(ch) بنسبة 4.55%، مما يعكس أهميته في تحسين المؤشر المدروس. وعليه، تؤكد النتائج الدور المحوري للنفقات الاستثمارية على المدى البعيد.

فنتيجة تقدير معادلة الأجل الطويل كما يلي:

$$ch_{t-1} = 33.43 + 1.73 * lnce_{t-1} - 4.55 * lninve_t$$

4-تقدير معلمات الأجل القصير:

الجدول رقم (06): نتائج تقدير معلمات الأجل القصير

ECM Regression				
Dependent Variable: Δch				
ARDL(1,3,0)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
$\Delta lnce$	-1.6962	1.3322	-1.2732	0.2223
$\Delta lnce_{t-1}$	-0.0994	1.6443	0.0604	0.9526
$\Delta lnce_{t-2}$	-6.8606	1.4481	-4.7373	0.0003
$CointEq(-1)^*$	-0.6286	0.07699	-8.1648	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات 13eviews

من خلال نتائج الجدول رقم (06) نلاحظ عدم معنوية بعض معاملات

التأخير مثل $\Delta lnce$ و $\Delta lnce_{t-1}$. وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية. باعتبار أن الاعتمادات المالية فهي موجهة إلى الإدارات لتغطية المصاريف اليومية والدورية. رغم معنوية النفقات الجارية ذات التأخير سنتين، فهي لا تتفق مع النظرية الاقتصادية. ونلاحظ أيضا بعدم ظهور متغيرة النفقات الاستثمارية في الجدول والتي قام البرنامج بحذفها في الأجل القصير، باعتبار أن النفقات الاستثمارية تأثيرها في

المدى البعيد. أما قيمة معامل تصحيح الخطأ المقدرة بـ 0.62- فهي سالبة ومعنوية، وهذا يعني وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية ونسبة البطالة. ويعني أن قيمة سرعة تصحيح الخطأ⁽¹⁾ أي أن حوالي 62% من الاختلال قصير الأجل في حجم النفقات العمومية في المدة السابقة-t) 1) يمكن تصحيحه في المدة الحالية (t) باتجاه العلاقة التوازنية طويلة الأجل بعد أي صدمة أو تغير في الانفاق العمومي. ويستغرق حوالي سنة ونصف (1/0.62) بعد اثر أي صدمة في النموذج.

فنتيجة تقدير معادلة الأجل القصير كما يلي :

$$\Delta ch_t = -1.69 * \Delta lnce_t - 0.09 * \Delta lnce_{t-1} - 6.86 * \Delta lnce_{t-2} - 0.62 * ECT_{t-1} + \varepsilon_t$$

5- اختبار جودة النموذج :

يتم الحكم على جودة وملاءمة النموذج المقدر من خلال مجموعة من الاختبارات كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (07): نتائج اختبار تشخيص النموذج

Test	Statistic	Value	Prob
الارتباط الذاتي	F-Statistic	1.5169	0.2658
التوزيع الطبيعي	Jarque-Bera	0.9175	0.6320
ثبات تجانس التباين	F-Statistic	1.3918	0.2942

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات eviews13

من خلال نتائج الجدول رقم (07) نلاحظ أن قيمة إحصائية F لاختبار الارتباط الذاتي غير معنوية عند مستوى 5% وهذا يعني قبول فرضية عدم، أي أن النموذج لا يعاني من مشكل الارتباط الذاتي؛ أما بخصوص اختبار ثبات تجانس التباين، فنجد أن قيمة إحصائية F غير معنوية وهي أكبر تماماً من 5% وبالتالي عدم

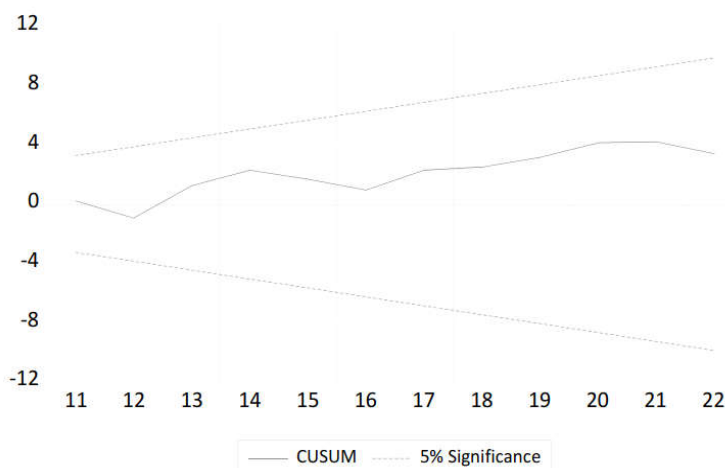
رفض فرضية العدم، ومنه النموذج لا يعاني من عدم ثبات التباين؛ ويظهر من اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي، باستخدام إحصائية Jarque-Bera ، قيمتها غير معنوية عند مستوى 5% وعليه الأخطاء تتوزع توزيعاً طبيعياً.

6- اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج: يتم اختبار المعلمات المقدرة بأنها

ثابتة عبر الزمن، والتحقق فيما إذا كان النموذج لا يعاني من اختلال هيكلي وذلك من خلال الاختبارين التاليين :

- اختبار المجموع التراكمي للبواقي:

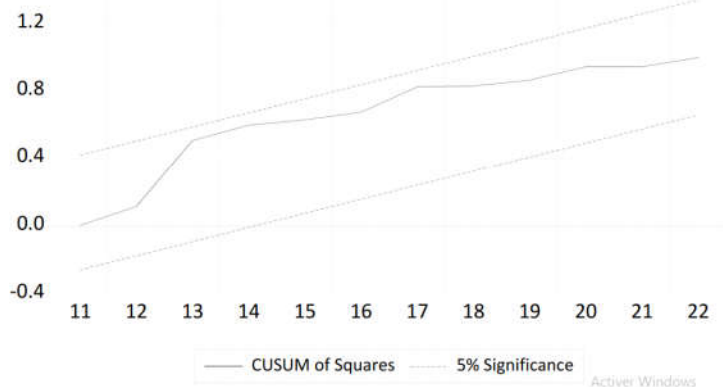
الشكل رقم (01): نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي



المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات eviews13

- اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي:

الشكل رقم (02): نتائج اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات 13 views

من خلال الشكلين السابقين يتضح جليا بأن مجموع البواقي ومربعاتها تتحرك داخل حدود المعنوية 5% وعليه النموذج يتسم بثبات واستقرار معلماته.

خلاصة :

سعت الدراسة إلى الكشف عن اثر الإنفاق الحكومي في الحد من اختلالات سوق العمل، وذلك عن طريق تحليل النفقات الاستثمارية والنفقات الجارية، وأثرها على معدلات البطالة. باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع. وتعتبر النفقات الحكومية، خصوصا النفقات الاستثمارية. التي تسعى من خلالها إلى التخفيض من معدلات البطالة. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- توجد علاقة توازن طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي ومعدلات البطالة؛
 - توجد علاقة عكسية ومعنوية بين الإنفاق الاستثماري ومعدلات البطالة.
 - معدلات البطالة لا تتأثر بالاعتمادات المالية الموجهة إلى الإدارات العمومية، في إطار الأجور،..الخ. باعتبارها نفقات جارية .
- الملحق 1: نتائج اختبار الحدود

Null hypothesis: No levels relationship
 Number of cointegrating variables: 2
 Trend type: Rest. constant (Case 2)
 Sample size: 19

Test Statistic	Value
F-statistic	13.332792

	10%		5%		1%	
Sample Si	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
30	2.915	3.695	3.538	4.428	5.155	6.265
Asymptotic	2.630	3.350	3.100	3.870	4.130	5.000

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.

الملحق 2: نتائج تقدير نموذج ARDL

Dependent Variable: D(CH)
 Method: ARDL
 Date: 07/02/25 Time: 20:17
 Sample: 2004 2022
 Included observations: 19
 Dependent lags: 3 (Automatic)
 Automatic-lag linear regressors (3 max. lags): LNCE LNINVE
 Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
 Number of models evaluated: 48
 Selected model: ARDL(1,3,0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CH(-1)*	-0.628632	0.133369	-4.713477	0.0005
LNCE(-1)	1.093039	0.746942	1.463351	0.1691
LNINVE**	-2.863207	1.551273	-1.845714	0.0897
C	21.01853	10.15901	2.068954	0.0608
D(LNCE)	-1.696262	1.794358	-0.945331	0.3631
D(LNCE(-1))	-0.099400	1.945096	-0.051103	0.9601
D(LNCE(-2))	-6.860634	2.070829	-3.312989	0.0062
R-squared	0.852794	Mean dependent var	-0.597895	
Adjusted R-squared	0.779191	S.D. dependent var	1.926807	
S.E. of regression	0.905413	Akaike info criterion	2.916459	
Sum squared resid	9.837277	Schwarz criterion	3.264410	
Log likelihood	-20.70636	Hannan-Quinn criter.	2.975346	
F-statistic	11.58639	Durbin-Watson stat	2.731821	
Prob(F-statistic)	0.000218			

* p-values are incompatible with t-bounds distribution.

** Zero-lag variable.

الملحق 3: معلمات الأجل الطويل

Deterministics: Rest. constant (Case 2)

$$CE = CH(-1) - (1.738758 * LNCE(-1) - 4.554665 * LNINVE + 33.435357)$$

Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNCE(-1)	1.738758	1.134068	1.533205	0.1448
LNINVE	-4.554665	1.800901	-2.529103	0.0223
C	33.43536	10.13218	3.299916	0.0045

Note: * Coefficients derived from the CEC regression.

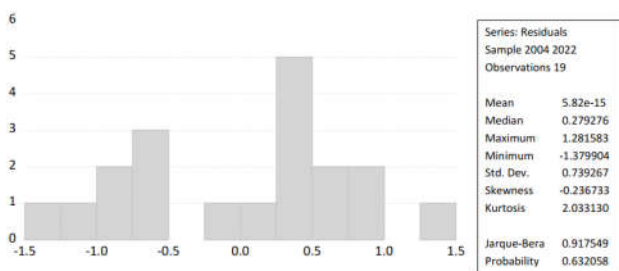
الملحق 4: اختبار تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	1.391805	Prob. F(6,12)	0.2942
Obs*R-squared	7.796527	Prob. Chi-Square(6)	0.2534
Scaled explained SS	1.606503	Prob. Chi-Square(6)	0.9521

الملحق 5: اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	1.516947	Prob. F(2,10)	0.2658
Obs*R-squared	4.422622	Prob. Chi-Square(2)	0.1096

الملحق 6: اختبار التوزيع الطبيعي



5. المصادر

1. A. Hammad, S., Shallal, A., Allah, A., Faisal, F., & Abdullah, T. (2023, 9). The Impact of Public Spending on Unemployment: A Study on the Iraqi Economy for the Period 2004-2021. . Global Journal of Economic and Business., 13, 375-384.
doi:10.31559/GJEB2023.13.4.6

2. Andrew , A. C., & Grace , O. O. (2023, 10 18). Rentier State Syndrome: Does Oil-rentierism Impede Taxation in Nigeria? An Overview on Business, Management and Economics Research, 4, 127-139. doi: <https://doi.org/10.9734/bpi/aobmer/v4/1665G>

3. economicsconcepts. (n.d.). Classical Versus Keynesian Economics. Retrieved 07 05, 2025, from economicsconcepts: https://economicsconcepts.com/old_site/classical_versus_keynesian_economics.htm?

4. fastercapital. (26 04, 2025). fastercapital. 07 05, 2025

من الإنفاق الحكومي: تأثير الإنفاق الحكومي على العجز المالي :
<https://fastercapital.com/arabpreneur/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%AA%D8%A3%D8%AB%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%B9%D9%84%>

5. بلعوز بن علي، و دليلة ضالع. (2013, 08 01). ازيمات النفط واتجاهات

السياسة النقدية في الجزائر. (جامعة زيان عاشور الجلفة، المحرر (2)07)، صفحة 197.

6. شعبانترزيقة . (2023, 06 30). دراسة تحليلية و تقييمية للسياسة المالية في

الجزائر خلال جائحة كورونا. مجلة اقتصاد المال و الأعمال، 240-222.

7. علي، ب. ب. (2008). محاضرات في النظريات والسياسات النقدية. الجزائر:

ديوان المطبوعات الجامعية.

8. مايكل ابدجمان. (1999). الاقتصاد الكلي، النظرية والسياسة. الرياض،

السعودية: دار المريخ.

9. واصف الوزاني خالد، و حسين الرفاعي احمد. (2009). مبادئ الاقتصاد الكلي،

بين النظرية والتطبيق. عمان، الاردن: دائر وائل للنشر والتوزيع.